

أزمة الدولة في الوطن العربي(*)

وجيه كوثراني(**)

أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية.

عندما فكّرت اللجنة التحضيرية للندوة ببحثٍ يتناول تاريخية الدولة العربية ونشأتها، لم يكن مقصد المخططين استحضار صور عن نماذج راشدة أو مستنيرة من الحكم الإسلامي أو الفكر الإسلامي الكلاسيكي أو الحديث، ولا التذكير بوصفات دستورية لما ينبغي أن تكون عليه الدولة الحديثة، بل كان القصد هو البحث في ما إذا كانت نشأة الدولة العربية (الحديثة)، حملت جذور أزمته، من فواعل تاريخها من عملية التجزئة الاستعمارية التي جرت منذ مطلع القرن العشرين مثلاً، أو من جراء عملية الانتقال المتعثرة من الاجتماع العصباني والدولة السلطانية إلى الاجتماع الوطني والدولة القطرية (الوطنية)، فحملت شوائب التحول الاجتماعي - الثقافي المنقوص أو المشوّه. وإذا ما كان قد حصل ذلك، فما كانت الآليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والذهنية التي أعادت إنتاج الاجتماع العصباني في منظومة من السلطات الجديدة والطبقات الاجتماعية الجديدة، أي في أنظمة حكم عجزت تاريخياً أن تحوّل مشاريع دولها إلى دولٍ شرعية وذات سيادة وذات مقبولة من مجتمعاتها وشعوبها، ووفقاً للمفهوم الذي رست عليه التجربة التاريخية الغربية فأضحت عالمية في صيغة الدولة / الأمة؟ وعليه هل الدولة / الأمة، هي الدولة المتصورة دولةً أمةً عربية لم تتحقق حتى اليوم؟ وهل يسوّغ الطعن في شرعية الدولة الوطنية هذا «الخلل التاريخي» أو «الفوات التاريخي» إذا صح التعبير؟

أولاً: حول تاريخية الدولة العربية ومشروعيتها وشرعيتها

كان هذا، هو القصد من إدراج مبحث تاريخية الدولة بهدف التعرّف على وجه من وجوه «أزمته» في السياق التاريخي لتشكيلها، ولم يكن القصد من «التاريخية» الذهاب الانتقائي في

(*) تمثل هذه الدراسة خلاصة الكتاب - الندوة الذي صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية، بالعنوان نفسه (٥٧٥ ص).

(**) البريد الإلكتروني:

wkawtharani@gmail.com.

مسالك الماضي تحسيناً للصورة المنتقاة أو تقبيحاً لها، استحساناً لهذا الخليفة أو استقباحاً لذلك، تحبيذاً لهذا الفقيه أو نبذاً لذلك. «إشكالية التاريخية» في دراسة تشكل الدولة العربية الحديثة، تعني الحفر في ظروف النشأة وعواملها ومحدداتها، وتعني البحث في جغرافيتها السياسية والبشرية، وفي طبقاتها ونخبها ومشاريع هذه النخب، كما في مشاريع الإمبرياليات آنذاك ودراسة مدى تقاطعها أو تنافرها مع مشاريع الداخل. وللأمانة المعرفية وحرصاً على التواصل بين إنجازات الباحثين العرب، لا بد من القول إن البحث التاريخي والسوسيولوجي العربي بين مشرقه ومغرب، أنجز قفزات معرفية لم تستثمر حتى اليوم في علم السياسة عربياً؛ قفزات حققتها مباحث وكتب صدرت تحت عناوين: «السلطة والمجتمع والدولة والمجتمع»، وشملت العديد من الأقاليم العربية، وكان لمركز دراسات الوحدة العربية دور رائد في هذا المجال من الإصدارات، ولا سيما في إطار مشروعه في الثمانينيات من القرن الماضي «استشراف مستقبل الوطن العربي».

من الطبيعي أن تؤثر الموارث التاريخية التي يعاد إنتاجها في الاجتماع السياسي للدولة العربية (الجديدة) في أنماط العلاقة بين مكونات المجتمع الأهلي وأهل الدولة.

يذكرنا عدنان السيد حسين في بحثه «تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر...» بصور انشغال الفكر السياسي العالمي بفكرة الدولة منذ ازدهار الفكر اليوناني القديم وحتى اليوم. على أن «الفكر الإسلامي» لم يتوقف عند مفهوم المواطنة كما يقول، بل توقف عند حقوق الأفراد أكانوا مسلمين أم غير مسلمين... اشتغل هذا الفكر على مفهوم السلطة ومفهوم الأمة وليس على مفهوم الدولة.

وإذ يقارن بين مفهومي الدولة الدينية والدولة القومية، فإنما ليصل إلى التأكيد أن مصطلح الخلافة ليس واجباً دينياً، بل «تعبير بشري» أطلقه المسلمون على حكامهم بعد وفاة الرسول..

يدعو الباحث إلى «مواطنة عربية» في دولة حديثة، من واجباتها:

- وضع حلٍ لإشكالية الأقليات.

- تعزيز الوطنية والشعور بالانتماء إلى الوطن.

- أن تكون دولة رعاية اجتماعية... الخ.

تعقيباً على هذا البحث، يطالب المولدي الأحمر (تونس)، بعدم الاكتفاء بالنصح والترشيد والتوصيف، بل المطلوب الاشتغال التجريبي على أمثلة تاريخية محددة «تاركين مسافة بيننا وبين النماذج المعيارية والفقهية، تسمح لنا بوضعها في سياق التجارب السياسية الفعلية التي نعرفها».

وفي سياق البحث عن مجال تاريخية الدولة العربية ومشروعيتها وشرعيتها يجيء بحث عبد الإله بلقزيز «الدولة في الوطن العربي وأزمة الشرعية» لي طرح جملةً من المعطيات ذات

العلاقة بين طبيعة النشأة التاريخية للدولة، وبعض أوجه أزمة شرعيتها الكامنة في صيغة نظامها وسياسات أهلها، من دون نسيان الإشارة إلى الاختلاف في هذا الأمر بين خطابات الأيديولوجيات السياسية العربية: الإسلامية والقومية والليبرالية والماركسية.

فالدولة - المقصود دراستها - هي الدولة الحديثة التكوّن، وعمرها فعلاً، وكما يقول بلقزیز، لا يزيد على ثلاثة أو أربعة قرون في أوروبا - مع الأخذ بالاعتبار التشكّل التدريجي لها حتى أواخر القرن التاسع عشر. أما «عمرها العربي فلا يزيد على بضعة أجيال». ومن الطبيعي أن يحمل مشروع الدولة العربية «الجديد» موارث سياسية واجتماعية وثقافية من النظام العربي - الإسلامي القديم، بل من الطبيعي أيضاً أن تؤثر هذه الموارث التاريخية التي يعاد إنتاجها في الاجتماع السياسي للدولة العربية (الجديدة) في أنماط العلاقة بين مكونات المجتمع الأهلي وأهل الدولة، وبالتالي في مدى تحقق شرعية للدولة مقبولة من المجتمع.

يضاف إلى هذا النصاب التقليدي في مكونات المجتمع، نصاب مكونات الحداثة السياسية فيه، حيث تحتل اهتماماً ملحوظاً في ورقة عبد الإله بلقزیز. فالدولة القائمة في نظر القوميين هي «دولة التجزئة»، إذ لا تقتزن الدولة القومية (الدولة/ الأمة) إلا بأمة واحدة وموحدة. فهذه الدولة تفتقر إلى الشرعية في خطاب القوميين. أما الإسلاميون فيرون في «دولة العلمانية» دولة غير شرعية، إما «لأنها مناقضة لمؤسسة الخلافة وإما لأنها مناقضة للشرعية». أما عند الماركسيين والليبراليين، فيتضاءل مستوى الطعن فيها، لأن النظر إليها لا يلتفت إلى كيانيتها المنقوصة (قومياً وإسلامياً)، ولا إلى ماهيتها العقدية، وإنما إلى مضمونها السياسي في المقام الأول. الشرعية حيالها «منقوصة» لأنها «دولة استبداد» عند الليبراليين و«دولة رأس المال» عند الماركسيين، وفقاً لما يراه بلقزیز.

أما خارج هذه الحداثة السياسية المتفاوتة أيديولوجياً في وعيها التاريخي تجاه تقدير أهمية الدولة الوطنية، فكرةً ووظيفةً ودوراً ونطاقاً جيوسياسياً، وبالتالي في «نسبية شرعيتها»، فتأتي العولة أخيراً لتزيد ضعف الدولة الوطنية في أخص خصائص وجودها وقوتها: «السيادة وأوجه هذه السيادة»، في الاقتصاد والأمن والثقافة وأخذ القرار عموماً.

ورقة فالح عبد الجبار «أزمة الاندماج والهوية»، تستكمل أطروحات ما تثيره إشكالية التأسيس التاريخي للدولة العربية، من ملابسات وتحديات وصعوبات في مسار تحقيق درجة من «الاندماج الوطني» تتيح تكوين شعب لدولة أو في دولة.

في المرحلة الأولى من تأسيس الدولة (والعراق هنا هو حالة الدراسة)، حمل مشروع الدولة صفتين ناتجتين من وظيفتين، توحيدية وتقسيمية في آن، توحيدية على مستوى إقليم أو قطر، (مشروع توحيد لقبائل وإثنيات وأديان ومذاهب)، وتقسيمية أيضاً على مستوى مشروع الدولة/ الأمة التي تنزع نحوه النزعة الإثنية - القومية العربية.

على أن مرحلتين لاحقتين تشكلتا بعد الخمسينيات من القرن الماضي، عطّلتا مشروع «الدمج الوطني»:

- مرحلة الدولة التسلطية حيث احتكار السلطة من العسكر والحزب الواحد.

- ومرحلة التفكك حيث بدأ تسييس الهويات الجزئية وبالذات الدينية - المذهبية إلى جانب الهويات الإثنية الأقدم (الكرد والتركمان والآشوريين...).

هذا، على أن اللجوء إلى التحقيق لا يلغي في نظر الباحث جدلية تراكم الأسباب المؤدية إلى التوترات المذهبية التي يعيشها العراق، «فمنابع التوتر الطائفي والمذهبي» قديمة، منذ تطبيق قانون الجنسية العراقي للعام ١٩٢٤ إلى تطبيق قانون الجنسية أيضاً في عهد الجمهوريتين الثانية (عارف)، والثالثة (صدام)، حيث جرى استبعاد فئات غالبها - شيعي - بسبب ملابسات تاريخية أهمها: أن قانون الجنسية العراقي للعام ١٩٢٤ كان قد أرسى حقوق الجنسية على أساس التبعية العثمانية (على قاعدة معاهدة لوزان). وهذه «التبعية» لم يكن السكان جميعهم يتمتعون بها، «فعشائر وعوائل وبلدات كثيرة تهرّبت من التجنيد الإجباري فسجّلت تابعيتها لإيران القاجارية».

على أن الأهم في أسباب «أزمة الهوية» التي عاناها العراق في مسار تشكل الدولة بعد الخمسينيات، هو ما سمّاه الباحث «الاحتكار السياسي النفطي للنخبة الحاكمة»، فقد أدّى هذا الاحتكار إلى تمزق النسيج الوطني. وجاء انهيار الأيديولوجيات الجامعة، مثل الماركسية والوطنية العراقية والقومية العربية، وبعد تآكل مشروعاتها الثورية ليوصل إلى تمزق الأواصر الجامعة...، والنتيجة كما يصفها الباحث: «لكأن العراق عاد القهقري إلى عام ١٩٢١».

والسؤال: هل نحن فعلاً أمام وضعية تماثل وضعية العام ١٩٢١ التي واجهها الملك فيصل؟ قد تجوز المماثلة من قبيل البلاغة، أو التشابه في جزءٍ من الوضعيتين وهو الجزء المتعلق بمشروع بناء الدولة في العام ١٩٢١ وإعادة بنائها اليوم، وبعد أن بلغ التمزق ذروته في مرحلة الاحتلال الأمريكي. إلا أن حيزاً من اختلاف الوضعيتين لا بد من التنبيه له، ويتمثل هذا الحيز في ظاهرة يُشدد عليها في الورقة، ولكن لم تكن موجودة في العام ١٩٢١، وهي ظاهرة التسييس التي أصابت الهويات الدينية والمذهبية والثقافية لاحقاً ولا سيما في عهد ديكتاتورية صدام حسين، بل إن التسييس هنا لم يعد مجرد اتجاهات في رأي عام منقسم طائفيّاً، بل أضحت حزبية تتماثل وتتماهى مع عصبية القبيلة أو عصبية العشيرة أو عصبية المذهب. والأدهى أن تتحوّل العصبية الدينية إلى حزب سياسي مغلق. فهل تحل «الوسطية» التي يدعو إليها الباحث، المشكلة؟ يقول «المخرج من عنق الزجاجة الطائفي الذي بلغ حدود القتل على الهوية هو الوسطية السياسية. المزاج الأكثر شيوعاً وسط الطبقات الوسطى المتعلمة، والمالكة والعابرة للمذاهب والطوائف والإثنيات. إن أصوات هذه الوسطية خافتة الآن بسبب طغيان لغة السلاح، لكنها ليست خرساء».

كتبت هذه الأسطر، قبل الثورات الشعبية العربية التي كان لها صداها في العراق عندما قامت الاحتجاجات الاجتماعية ضد سياسة حكومة المالكي. فهل عبّرت حركات الاحتجاج تلك عن تلك الوسطية التي يتحدث عنها الباحث؟ السؤال يدعو إلى مزيدٍ من الانكباب على دراسة «الكامن» في المجتمع العراقي الذي سمعنا بعضاً من تعبيراته خارج خطاب محاصصة السلطة والثروة، وخارج لغة الطوائف «وجيوشها».

ثانياً: تشريح أزمات الدولة: غياب العدالة الاجتماعية هل هو «السبب الأول»؟

في مبحثه المعنون «تشريح أزمات الدولة»، يضعنا عمرو حمزاوي أمام ثلاث مجموعات من الأزمات والتحديات المرتبطة بدورها بثلاث مجموعات من الدول المأزومة:

– مجموعة أولى من الدول، تشهد احتمال انهيار وفشل وهي: اليمن، والسودان، والصومال، وهذه الأخيرة انهارت فعلاً.

– مجموعة ثانية: تعاني وجود «قوى لادولية» تنازع الدولة أدوارها، وهي لبنان والعراق.

– مجموعة ثالثة: تعاني التفاوت البادي بين حداثة التراكيب والبنى الاقتصادية من جهة، وتقليدية الأنظمة وأشكال الحكم من جهة أخرى»، وهي دول الخليج.

وإلى جانب هذه المجموعات التي يضعها الباحث على مشرحة الأزمات، يفرد لدول أخرى تصنيفاً آخر، يضم مجموعة أخرى من البلدان: كالمغرب والجزائر ومصر، شهدت مؤسسات حكم قوية ولكنها تعاني اليوم تراجعاً حاداً في قدرتها على الاضطلاع بالدور الوظيفي للدولة، وتواجه ممانعة شعبية متنامية خصوصاً مع رغبة النخب القائمة عليها في الإبقاء على الطبيعة الأوتوقراطية من دون تغيير.

الأساس في هذا التصنيف هو قياس مدى تلبية الدولة «للسلع السياسية/ العامة التي وجدت الدولة لتوفيرها».. هذه «السلع» جرى ترتيبها وكما يقيسها الباحث كالتالي:

١ – توفير الأمن والأمن الإنساني.

٢ – تطبيق مدونات القوانين والإجراءات التي تشكل معاً حكم القانون القابل للفرض، وتوفير أمن الملكية وحصانة العقود ونظام قضائي (مستقل).

٣ – ضمان الحقوق المدنية والحريات.

٤ – العناية الصحية والطبية وتوفير مؤسسات التعليم العامة والبنى التحتية المادية، كالطرق وسكك الحديد، والمرافئ وتكنولوجيا الاتصال ونظام مصرفي... الخ.

على أن السؤال يبقى، بعد هذا التشريح قائماً ويلج بالإجابة عنه: أين يكمن الإعطال الأساسي في عجز الدول العربية عن توفير هذه الخدمات لشعوبها ومواطنيها؟

هل ثمة علاقة بين هذا العجز الموصوف وطبيعة النمو الاقتصادي العام «المنجز» أو غير المنجز في بلاد العرب.. وما علاقة كل هذا بغياب العدالة الاجتماعية في معظم أوطاننا ومجتمعاتنا؟

في بحث يوسف خليفة اليوسف «أزمة غياب العدالة الاجتماعية» محاولة إجابة، اعتماداً على استخدام أهم طرق قياس كل من الفقر والتفاوت المعيشي والتنمية. يدرس الباحث درجات انتشار الفقر والتفاوت المعيشي في بعض البلدان العربية، ويحاول التعرف إلى درجة الترابط بين تزايد الفقر وتفاوت الدخل من جهة، والسياسات التنموية التي

اتبعتها هذه الدول منذ بداية السبعينيات وحتى وقتنا الحاضر من جهة أخرى.

إن متوسط دخل الفرد في الأغلبية العظمى من الدول العربية ذات الكثافة السكانية، لا يزيد فيها متوسط دخل الفرد على ٥٠٠٠ دولار، هذا يعني أن أغلبية العرب يعيشون على دخل منخفض، وإن كانت آلية الإعلام الغربي تخطط بين هذه الحقيقة المرة، ومتوسط الدخل في الدول النفطية التي لا تمثل شيئاً من إجمالي سكان الدولة العربية. يعطينا الباحث المثل التالي: في العام ٢٠٠٨، بلغ متوسط دخل الفرد في موريتانيا ١١٢٨ دولاراً، في حين بلغ في قطر ٧٠٦٥١ دولاراً. ويضيف الباحث «إن معدل النمو في دخل الفرد، كان أخذاً بالتراجع منذ العام ١٩٧٥ وحتى العام ٢٠٠٠ إلى «نمو سالب»، لكون النفط ثروة ناضبة، كما يقول.

**تراجع دور الدولة الاجتماعي،
الذي واكب الطفرة النفطية،
خلال ما عُرف بالإصلاحات
الهيكلية، كما تراجع أيضاً
بسبب هدر الموارد في الحروب
والفساد والتسلح.**

وهذا ما يفسّر «جزءاً كبيراً من تراجع أداء الدول في ما يتعلق بعلاج الفقر، إن لم يكن السبب الوحيد»، فدور الدولة الاجتماعي الذي واكب الطفرة النفطية تراجع خلال ما عرف بالإصلاحات الهيكلية، كما تراجع أيضاً بسبب هدر الموارد في الحروب والفساد والتسلح.

ويضيف «إن النمو الاقتصادي المعتمد على مصدر وحيد للدخل، مثل النفط أو تحويلات العمالة المرتبطة به أو المساعدات الأجنبية أو إيرادات قناة السويس أو مداخيل السياحة هو نمو متذبذب وغير مستقر، فلا بد من وجود هياكل اقتصادية متنوعة. وهذا التنوع ليس ممكناً في ظل غياب التكامل الاقتصادي العربي».

ثالثاً: أزمة عجز الدولة وخطر انهيارها: أمثلة اليمن والسودان والصومال

١ - اليمن

قد تكون التجربة اليمنية في بناء الدولة، وفي المشاكل التي تعترض أو تحول دون هذا البناء أنموذجاً عربياً للدرس واستخلاص العبر. ذلك أن اليمن - وكما تدل معطيات من تاريخها القديم والحديث - بيئة صالحة ومهيأة لنشوء الدول، سواء بصيغتها التقليدية السلطانية (الإمامة) أو بصيغتها الوطنية الحديثة. فالقبيلة المنشئة للعصبية فيها، كانت مصدر تأسيس للدولة/العصبية، والمصطبغة أيضاً بالدعوة الدينية - كما رأى ووصف ابن خلدون، وكانت اليمن - أيضاً - بيئة لنشوء الحزب السياسي الحديث، بل الحزب اللينيني المتعايش مع القبيلة. مفارقات في الشكل، ولكنها ذات دلالات في المضمون وفي المعنى تستدعي الدرس والاعتبار.

أما «خانة العجز» التي وضعت فيها الحالة اليمنية في منظور المخططين لهذه الندوة،

فكانت نوعاً من الافتراض الذي كانت تستدعيه حالات لافته من الأوضاع الأمنية والمعيشية المتردية: إرهاب القاعدة، وتمرد الحوثيين، وتفاقم مظاهر الفقر واليأس والبطالة.

لكن الثورة اليمنية الشعبية التي اندلعت وما زالت تتصاعد وتتسع وتخطو خطوات واثقة وبأسلوب سلمي متصاعد ومدهش في سلميته ومدنيته وحضارته من طرف الثوار والمحتجين، قد تدعو إلى إعادة النظر في التوصيف وفي التصنيف، كما في الاستنتاج. فاللافات أن الرئيس علي عبد الله صالح يستدرج حركة الاحتجاج إلى العنف والحرب الأهلية، وفقاً لما فعله رفيقه وزميله «وعميده» معمر القذافي. أما (الثورة وحركة الاحتجاج) فتصرّ على سلميتها ومدنيتهما - رغم توفر السلاح.

بحث عادل مجاهد الشرجبي عن حالة اليمن - كحالة عجز - غني بالأفكار والمعطيات المساعدة على تفسير ما حصل ويحصل - وإن ظلت استنتاجاته حذرة، ومتخوفة من خطر الوقوع في حرب أهلية، وهو حذر قائم ويبقى في محله.

أهم ما في بحث الشرجبي أنه يضع أماننا كشفاً مفتوحاً للأسباب والعوامل الفاعلة في الأزمة التي تشهدها الدولة.

الصراع بين النخبتين اليمنيتين: الشمالية والجنوبية ومبدأ التوافق الوطني:
الشمالية ذات نزعة مركزية في الحكم، والجنوبية ذات نزعة توافقية. وجاء الدستور الجديد يعيد الصيغة الفردية المركزية لرئاسة الجمهورية، مركزاً السلطات بيدها، الأمر الذي كرّس التمييز والصراع القديم بين النخبتين..

وبغض النظر عن حسابات الأرباح والخسائر الحزبية، جاءت الانتخابات من دون وجود توافق وطني، فكان لها آثار سلبية على المدى البعيد. وفعلاً، «مع تغييب المعارضة الشرعية والدستورية عن الساحة السياسية (غدت) التعددية السياسية مجرد تعددية شكلية لا تسهم في بناء تجربة ديمقراطية فاعلة»، بل الذي حصل أن الانتخابات أنتجت «ديمقراطية صورية» مكّنت الحزب الحاكم والنخبة الاجتماعية المتحالفة معه من التحكم بالعملية الديمقراطية. «الأمر الذي سيفاقم الأزمات السياسية التي تعيشها اليمن، وفي مقدمتها أزمة شرعية السلطة» وعجز الحكم عن ممارسة وظائف الدولة المفترضة.

مفهوم العجز وأسبابه: على أن العجز، كما يؤكد الباحث، «لا يرجع إلى افتقار الدولة إلى القوة وإلى المواد، بقدر ما يرجع إلى افتقارها إلى الإرادة وسوء إدارتها وتعبئتها للموارد».

يشير الباحث إلى مظاهر عديدة من هذا العجز التي تعانيه تجربة الحكم في اليمن:

- العجز عن احتكار الاستخدام الشرعي للقوة.

- إعادة الإنتاج المتبادلة بين الفساد وعجز الدولة. إذ أضحت حماية الملكية الخاصة والسلامة الشخصية في المناطق القبلية شأنًا عائلياً؛ الضعيف يطلب حماية القوي، أشكال الاستثمار وإرساء العقود العامة على الأشخاص تتم وفقاً «للمحسوبية»، ٨٠ بالمئة من عقود الأشغال يتم إرساؤها بدون منافسة.

– **أهل الدولة يمتلكون القوة ولا يمتلكون الإرادة**، ووفقاً لهذا التملك للقوة استنزفت معظم موارد الدولة في تقديم الخدمات الشخصية على حساب الإنفاق الاجتماعي على مشروعات الخدمات العامة، وتدنت مستويات الخدمات الاجتماعية.. والنتيجة أن النخب الحاكمة تدير موارد الدولة بما يكفل أمنها لا بما يكفل الأمن القومي وحماية المواطنين.

– **إدارة متضخمة وضعيفة الفعالية**: تضخم جهاز الدولة، فتطلب إنفاقاً بدون خدمات، لدرجة إيجاد موظفين دون وظيفة (موظفين وهميين)؛ تحولت الإدارة إلى «جهاز ريعي»، مثال ذلك أن الموظفين الوهميين في قطاع التعليم وحده يستنزفون ما يزيد على ٦ بالمئة من إجمالي الميزانية العامة للدولة سنوياً، ناهيك عما يستنزف من ميزانية الدولة السنوية لتعزيز شبكات الولاء، ومن أمثلة ذلك ما يصرف على شيوخ بعض القبائل، حيث بلغ عدد هؤلاء في العام ٢٠٠٧، ٦٠٠٠ شيخ.

إذاً، أسباب سياسية (الخلاف حول مبدأ التوافق والمشاركة بين الشمال والجنوب) وأسباب اجتماعية معيشية واقتصادية، وأسباب أخلاقية (فساد ومحاباة ورشوة)، كان لا بد أن تدفع نحو حراك اجتماعي وسياسي يراوح بين العنف (تمرد الحوثيين) والاحتجاجات السلمية، وتحركات المعارضة الجنوبية التي يستعرض الباحث بعضاً من مظاهرها.

يتوقع الباحث من خلال توصيفه الشامل للأزمة اليمنية (قبل اندلاع الثورة الشعبية) ما يلي:

– يستبعد انقلاباً عسكرياً.

– يتوقع نزول القوى المعارضة السياسية (النظامية) إلى الشارع مدعومةً من القاعدة والحوثيين، الأمر الذي قد يؤدي بالبلاد إلى حرب أهلية.

– يتصور أن «الحل الوحيد الذي يكفل بقاء الدولة والأمن والسلام الاجتماعي هو في الحوار والمصالحة الوطنية الشاملة، بين كل القوى والجماعات السياسية والاجتماعية والإصلاح الشامل والجذري للنظام السياسي وبناء الدولة».

هل أكدت الثورة اليمنية «كواقع» هذه التوقعات؟ نزلت قوى المعارضة فعلاً، ولكن هل يشترك الحوثيون والقاعدة، في الانتفاضة الشعبية الكبرى ذات الطابع السلمي والمدني الصارخ والتي ما تزال تشهد فصولها حين كتابة هذه الأسطر، نشهد سلمية الانتفاضة ومدنيتها، والإصرار على تأكيد هذه السلمية والمدنية من قبل الجماهير المحتجة وكوادرها وقياداتها، تصريحاً وممارسة وموقفاً. ظاهرة تستدعي الإعجاب والاحترام والتقدير، في وقت يتوافر فيه السلاح والمسلحون في اليمن في كل جهة وعند كل بيت وعند كل قبيلة، وفي وقت يسعى فيه نظام علي عبد الله صالح، ومن خلال القتل الوحشي المتعمد والاعتداء السافر على المتظاهرين، إلى جرّ الثورة المدنية إلى حرب مسلحة.

٢ - حالة السودان: «هل السودان دولة فاشلة»؟

يناقش عبد الوهاب الأفندي إشكالية المفهوم (مفهوم الفشل المنسوب إلى الدولة) كتعريف، ومؤشر، هل يكفي هذان المؤشران (وفقاً لاختيار الباحث)؟:

- فقدان الدولة لاحتكارها العنف الشرعي داخل حدودها (مفهوم ماكس فيبر).

- الانهيار الكامل للسلطة السياسية المركزية.

يجيب الباحث: «استخدام هذين المؤشرين مدعاة لمروحة واسعة من الإشكالات، حيث يُمكن أن يتسع وصف الفشل لينطبق على دولٍ غير قابلة للانهيار، كدولٍ متقدّمة تعاني أزمات أمنية.

ما يجعل هذا المفهوم «ملتبساً» أيضاً، ارتباط التوصيف بـ «الإرهاب والحرب على الإرهاب»، كما إن المفهوم ارتبط أيضاً بمعايير السياسات الاقتصادية الليبرالية وإشكالات «التدخل الإنساني»، حيث جرى «الخلط بين الدولة الفاشلة والدولة المارقة».

كما إن الباحث يفرّق بين «انهيار الدولة وفشل الدولة، فقد تنهار الدولة ثم يعاد بناؤها».

كل هذا يمهد للسؤال: «هل السودان دولة فاشلة»؟ فيجيب الباحث: «من غير الملائم تطبيق مفهوم الدولة الفاشلة على الحالة السودانية، لأنه لا يصلح أداةً للتوصيف، وبالتالي لتحليل أزمة الدولة». «فإذا أخذنا - المقاييس الصلبة للقدرات الأمنية (كما يقول الباحث)، فإننا نجد زيادةً في مقدرتها، وإن زادت أعداد الجيش والشرطة، وشهدت الدولة أيضاً ازدهاراً اقتصادياً غير مسبوق، وخاصة بعد استخراج النفط... كما إنها استخدمت بنجاح العامل الديني في الحشد والتعبئة» (٩).

والنتيجة: يستبعد الباحث صفة الفشل، ويقترح التوصيف التالي: الدولة تواجه خطر الانهيار، كاحتمالٍ وليس كحتمية، فثمة عوامل تحسم هذا الأمر:

- التعامل الإيجابي مع هزة انفصال الجنوب.

- حل مسألة دارفور.

- مدى نجاح سياسات التسوية مع القوى المعارضة في الشمال.

وعليه، فإن رأي الباحث يتلخّص بالقول: «إن المعطيات الموضوعية وتجارب الماضي القريب تشير إلى احتمال الصمود واستبعاد الانهيار».

٣ - حالة الصومال: هل انهارت الدولة فعلاً؟

يستحضر الباحث عبد الجليل المرون ثماني صور تؤكد فشل الدولة الصومالية:

١ - تشظي الوحدة الترابية للبلاد.

٢ - تآكل السيادة الوطنية.

- ٣ - وهن آلية فرض النظام.
 - ٤ - ارتفاع مستوى الأخطار التي تعترض حياة المدنيين.
 - ٥ - النزوح المستمر للسكان باتجاه دول الجوار.
 - ٦ - اضمحلال مؤشرات التنمية.
 - ٧ - استئراء الفساد الإداري.
 - ٨ - استمرار وضع البلاد باعتبارها مصدر تهديد للأمن الإقليمي والدولي (القرصنة وتهديد الجوار الإقليمي).
- مؤشرات ثمانية، تحققت، وتشير إلى أن دولة الصومال انهارت فعلاً.

رابعاً: الطائفة والقبيلة: كيف تصبحان عامل تآزيم للدولة؟ نموذجاً لبنان والمملكة العربية السعودية

«وسائط السلطة» بين المجتمع والدولة، مفهوم ارتبط بدراسات اهتمت بتحليل أشكال العلاقة الممكنة أو الموجودة بين سلطات الدولة ومراتبها، ولا سيما السلطة التنفيذية وإدارتها، وبين المواطنين المنتظمين في مجتمع يحتاج المواطنون فيه إلى أشكال من التنظيم والتعبير وإيصال المطلب وتحقيقه، وذلك في إطار، هي في الدولة الحديثة أحزاب ونقابات وجمعيات ينفصل فيها الانتماء الأولي والقرابي والديني، (أو يتمايز) عن الانتماء المدني والسياسي والنقابي. فإلى ما يؤول الأمر، إذا ما تحولت الطائفة أو القبيلة، إلى حزب أو إطار اجتماعي وديمقراطي لحزب؟ وبعبارة أخرى ماذا يجري إذا ما تحولت الطائفة أو القبيلة إلى وسيط سلطة يحتمي بها المواطن العادي ويتوسلها السياسي، ويراهن عليها طالب الوظيفة والمنصب ويتسلقها الراغب بالترقي والطامح بالإنشاء؟.

١ - حول الحالة اللبنانية (الدولة والطائفة)

يعالج كاتب هذه السطور إشكالية تتعدى إطار البحث في الطائفية السياسية، كنظام وقوانين ومادة دستورية (المادة ٩٥ التي تراعي التوازن الطائفي على مستوى الإدارة مثلاً)، فهذا الموضوع أشبع درساً في الأدبيات اللبنانية. الإشكالية المركزية في البحث: كيف تُوظف الطائفة في العمل السياسي كرافعة للسلطة؟ وكيف أمكن القضاء على التعدد الثقافي والسياسي الذي اشتهرت به الصيغة اللبنانية (قديماً)، لتصبح الطائفة مشروع وحدة سياسية مغلقة، بل مشروع حزب سياسي واحد وأحادي؟

صحيح أن جانباً في الدستور اللبناني يسمح بذلك (وليس كله)، وصحيح أيضاً أن قانون الانتخاب اللبناني يشجع، وصحيح أن أنظمة الأحوال الشخصية (المحاكم الدينية)، تهيئ المناخ والمزاج، ولكن، ثمة ممارسة سياسية، وعملاً سياسياً، بل وثقافة سياسية، أضحت جميعها عوامل تجمع بين الإرادة والبنية معاً، إرادة بل إرادات تخطط وترسم وتثقف وتعلم

وتعبئ الطوائف من أجل خوض انتخابات، أو تشكيل حكومة، أو الحصول على وظائف ومناصب في أجهزة الدولة وإداراتها.. أما بنية الطوائف، فهي مجال استثمار، وحقل عمل سياسي، يوظف عبرها الدين والمذهب في نظام مصالح، وشبكات ولاء، ومنظومة زعامات تلعب فيها الزبائنية والمحسوبية الدور الأساسي في إعادة إنتاج الولاء والانتماء إلى الطائفة/الحزب. ما هي آليات هذا الاشتغال والتداخل بين الإرادة السياسية من جهة، وبنية الطوائف اللبنانية من جهة أخرى. هذا ما حاول البحث أن يجيب عنه.

٢ - الحالة السعودية (الدولة والقبيلة)

وعلى عكس ما تذهب إليه مقولة الطائفة في لبنان وسيطاً بين المواطن والدولة، من خلال تحولها إلى حقل اجتماعي وثقافي وسياسي قابل لتوليد نزعة الطائفية - السياسية وكقاعدة لنظام سياسي كأيديولوجيا لحزب أو حركة، يذهب يوسف مكي في قراءته لتجربة الدولة في العربية السعودية، إلى عدم التسليم بـ «التصور الشائع بفرضية اضطلاع القبيلة، في هذه المرحلة على أقل تقدير، بدور الوسيط بين الدولة والمجتمع. لكنها في الوقت ذاته، تعتبر العلاقة بين الدولة باعتبارها بناءً فوقياً (من جهة) ومجتمع الجزيرة العربية، علاقة مأزومة بسبب افتقار العلاقة بين الحكام والمحكومين، إلى المؤسسات العصرية: الدستورية والتشريعية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني وحرية الصحافة... والرأي...

على أن مكي يعود فيستدرك فيقول بـ «قبلية النظام في العربية السعودية» وبأن بنية هذا النظام هي «بنية قبلية»، أي أنه يعتمد بشكل أساسي طريقة في الحكم «تقوم على ذوي القربى الأبعد والأقارب...».

وإن يشدد الباحث بعد لمحة تاريخية لمرحلة التأسيس، على دور القبيلة، مناقشاً، فرضية مضايي الرشيد التي تقلل من أهمية دور القبيلة، يصل إلى الاستنتاج بأن مرحلة التأسيس غاب عنها «مفهوم الوطن»، فالحروب التي خاضها ابن سعود هي «حروب فتح» في بيئة قبلية رعوية مفتوحة الآفاق جمعت بين «الجهاد والغنيمة».

وعليه، فإن الدولة السعودية حملت مأزومها خلال عملية «الانتقال من البداوة إلى العصرية» ولا سيما بعد اكتشاف النفط، فتشكل نظام ريعي هو مزيج من تركيبة ثيوقراطية وأوتوقراطية، لا مؤسسات تشريعية فيها ولا دستور.. وفي ظل تشكل الدولة الريعية، اعتمد الناس في قوتهم ومعاشهم على ما تجود به أريحية الحاكم، وإن تتحكم الأسرة الحاكمة بعملية توزيع الريع يقرأ الباحث «التغير الملحوظ في موازين القوة في المملكة»، حيث يرى أن من نتائجه الواضحة «تضعف دور القبيلة إلى حد كبير، وتجسد حضورها في الأغلب في جوانب اعتبارية».

ويمكن أن نستنتج من تحليل الباحث أن قبائل السعودية أضحت - بتعبير ابن خلدون - «قبائل مستتبعة» لمركز السلطة، تسعى إلى استرضاء صاحب القرار المتحكم في توزيع الريع، كما أضحت ملجأ انتماء اعتباري للمواطن، في ظل غياب المؤسسات والأحزاب وبدون أن يكون لهذا الانتماء تأثير يُذكر في «ميزان القوة».

أما النتيجة المتوقعة فاستمرار لـ «أزمة الدولة»: «فمن دون اللجوء إلى إحداث عملية جراحية دقيقة في بنية النظام ينتج منها إحداث تبدلات رئيسية وجوهرية في البنية الفكرية والاجتماعية والاقتصادية السعودية، فإن أزمة الدولة سوف تستمر إلى ما لا نهاية».

خامساً: ما أثر المحيط الدولي والإقليمي في أزمة الدولة؟

يعرض محمد عبد الشفيع عيسى في بحثه، لعددٍ من المتغيرات الإقليمية ولبعض انعكاسات المحيط الدولي عليها، ليتبين خيوط الصلة بينها وبين أزمة الدولة، كما يلي:

– أدى الاختراق الأجنبي للنظم السياسية العربية إلى التأثير سلباً في أداء المنظومة الجامعة وإلى عملية تقويض المقومات الضامّة للنسيج المجتمعي، كما أدى إلى القضاء على «إمكان توليد آليات مناسبة لمعالجة النزاعات العربية المتبادلة...، أي إلى شلّ القدرة العربية على منع الصراعات الداخلية وردع مصادر التهديد».

– من أوجه هذا التقويض، نمط المعالجة

الأمريكي للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي،

الذي لم يخرج عن أسلوب «الوسيط غير النزيه»، فعزّز بذلك الوجود الإسرائيلي، ومكّن الكيان لـ «الدولة اليهودية» العنصرية، وشجّع إسرائيل عبر مدّها بالقدرات العسكرية، فدعم بذلك اعتداءاتها، ولا سيما على لبنان وغزة.

– أما عن نمط المعالجة الأمريكية للأزمة النووية الإيرانية، فأدى – وفي ضوء الخصائص

الراهنّة للنظام السياسي الإيراني (الإسلامي – الشيعي) – إلى استعار أوار النزاعات الطائفية

– المذهبية على ساحل الخليج العربي، وإلى تحويل المناخ السياسي العربي العام إلى جوٍّ من التشاحن والتطاحن «بين من هم مع إيران أو ضد إيران».

– فوّتت العوامل الدولية والإقليمية فرص التنمية على دول عربية محورية مشرقاً

ومغرباً في الخليج، مقارنةً بمنطقتي شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. إذ يذهب جزء كبير من

موازنات الدول العربية على التسلح.. ومن أوجه ذلك: التغذية الغربية، وبصورة خاصة

الأمريكية، للصراع العربي – الإيراني، حيث يصبح ذريعة لبناء نزعة عسكرية وشراء أسلحة

لدول الخليج. وكل هذا في ظل غياب جهد خلاق من الجانبين العربي والإيراني لبناء قاعدة

للتوافق حول المصالح المشتركة، انطلاقاً من نقد الممارسة الإيرانية السلبية في المسألة العراقية،

ولا سيما منذ الغزو الأمريكي للعراق.

– أما حول ما يسمى «الاستعصاء الديمقراطي» في المنطقة العربية، الذي يُروّج له في

الأوساط الغربية؛ فيرى الباحث أنه لا يعبر عن سمة أصيلة وطبيعية في البنية الاجتماعية العربية،

إنها «ظاهرة محدودة ناجمة عن عوامل دولية وإقليمية» من شأنها تغذية النزعة الاستثنائية

للعصب المسيطرة، وعسكرة الدول واستئساد النظم الحاكمة وطغيان أجهزتها الأمنية على العملية السياسية. وكل هذا يلقي تشجيع الغرب وأمريكا، أو غض الطرف عنه، ما دامت الأنظمة «تؤدي دورها المرسوم في إمدادات الطاقة وتأمين العلاقة مع إسرائيل ومجابهة الإرهاب».

سادساً: دروس من النظرية، ومن التاريخ الذي يُصنع اليوم

١ - كثيرة هي معطيات التحليل والتشريح التي قدمتها بحوث الندوة وتعقيباتها ومناقشاتهما، وإن لا يتوخى التقديم، ولا يطلب منه أن يكون بديلاً من النصوص، ولا ملخصاً وافياً عما تضمنته من أفكار ومعالجات، فإن ما يمكن أن أخلص إليه هو أن ما عالجتة البحوث والتعقيبات والمداخلات كان يعكس هماً معيوشاً لدى المثقفين العرب، ويترجم هاجساً مؤرقاً لعقولهم وضمايرهم: معيشة أزمة الدولة العربية كـ «محنة» شأن المحن الكثيرة التي عاشها فقهاء وفلاسفة وكتّاب على امتداد التاريخ العربي بدون أن يعرفوا أو يعوا أن محنتهم المعبر عنها بلغة الأفكار ستؤول إلى حدث تاريخي بلغة الأجساد والأصوات والشهادة والتضحية، أي إلى صناعة فعلية للتاريخ البشري.

لا أعني أن الأفكار هي صانعة التاريخ بشكل تبسيطي، بل ما أعنيه أن ثمة علاقةً ملتبسة تربط بين الفكر والتاريخ، بين البحث النظري عن الأسباب والمقدمات ومفاجآت التاريخ الفعلي ومداهمته لمن ينتظر أو لمن لا ينتظر.

يرى أحد المؤرخين الذي درسوا أفكار الأنوار من جهة والثورة الفرنسية من جهة ثانية، أن الثورة هي التي صنعت أفكار الأنوار، وليس العكس، قالباً بهذا المعادلة السببية التقليدية، ليفتح التاريخ على كل الاحتمالات، وليخلص إلى أن تفسير الأفكار المنتسبة إلى زمن سبق الحدث في التوقيت، هو من صناعة زمن الحدث نفسه وتصور من يصنعه، أثناء حصوله وربما بعد حصوله.

كان كارل ماركس، وفقاً لتاريخانيته المشبعة بفلسفة السببية والحتمية، ينتظر الثورة في بريطانيا، الناضجة تماماً والمهيأة بقوة إنتاجها وعلاقات إنتاجها «للثورة العمالية»، ففاجأت الثورة الشيوعية العالم، في روسيا «غير الناضجة» رأسمالياً!

فهل كان الباحثون العرب في «أزمة الدولة» داخل الندوة أو خارجها، ينتظرون اندلاعاً لثورة شعبية تبدأ في تونس، وتنتقل إلى مصر سريعاً، وتؤدي خلال أيام أو أسابيع قليلة إلى هرب أو رحيل رؤساء ومسؤولين كبار دام حكمهم بل وتحكمهم في مقدرات البلاد وسياساتها عقوداً، وإلى انتقال اللهيبي إلى دول عربية أخرى...

٢ - كثيرون تحدثوا عن توصيف الأزمة وتشريح أبعادها: اقتصادياً، وصفت ريعية الدولة، وتؤكد فشل سياساتها التنموية التي أدت إلى مزيد من الإفقر والبطالة والهشاشة وغياب العدالة الاجتماعية. وسياسياً جرى الحديث عن تسلطها واستبدادها واستئثار قلة قليلة في حكمها واستنزاف ثرواتها وسرقة مواردها والعبث بمصائر شعوبها وإشاعة الفساد في هياكلها وإداراتها وأجهزتها، ولا سيما في أجهزتها الأمنية. ولكن قلّة، وربما لا أحد، تحدث

عن قوى التغيير الممكنة، الظاهرة أو الكامنة فيها. كتب البعض دراساتٍ وأبحاثاً قيّمة في «حركات الاحتجاج» البادية في هذا القطر العربي أو ذاك، ولكن مع إشارةٍ إلى «محدوديتها» وعدم توقع لاتساعها وإمكان تحويلها إلى حركات سياسية قادرة على التغيير الذي نشهده اليوم. وكتب البعض أيضاً عن «كتلة تاريخية» منتظرة ومدعوة إلى التشكّل، وبذهنية الفكر الحزبي الكلاسيكي، وأسلوب العمل الجبهوي للاتجاهات والقوى القومية واليسارية والإسلامية، وبدون الانتباه إلى قوى كامنة شبابية في المجتمع، هي بمعظمها خارج هذه الأطر الكلاسيكية «المفكر بها» وبالتحديد خارج أطر التنظيم الذي شهدته سنوات الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. هذه المرة كان العالم «الافتراضي» هو الذي يوطر العلاقة الحميمة والاتصال التنظيمي عن بعد ليطلق عالماً حقيقياً مشهوداً ومحسوساً ومتحركاً في الشارع والساحات بفعل تنظيم تعجز عنه أية آلية حزبية كلاسيكية وأمام أعين العالم المأخوذة والمندهشة بما تراه وتسمع به. وهذه المرة، كانت الثقافة الديمقراطية والمدنية حاضرة في الشعارات وفي السلوك وفي الممارسة معاً، ومن غير إجهاد في التنظير والتفلسف، في النظرية الثورية أو الأداة الحزبية.

٣ - هل حصل ما لم يكن متوقعاً؟ لا! لقد حصل ما فاجأ. على أن المفاجأة في التاريخ ليست من قبيل «اللامتوقع»، أو من قبيل «المستحيل توقّعه»، إنها «المفاجأة المتوقعة» أو المحتملة.

قد يكون هذا من قبيل اللامفكر به عند المثقف العربي... ولهذا «اللامفكر به» أسبابه.. يشرح أحد الباحثين (الشرجي) مثلاً أزمة اليمن شرحاً وافياً، لكنه يتوقع انفجاراً للأزمة في «حرب أهلية»، حيث يدخل فيها الحوثيون وربما القاعدة، لذا يستدرك فيطرح صيغة الحوار كصيغة مثل بين الحكم وأطراف المعارضة. قد يكون محقاً في هذا «التفكير الرياضي»، لكن فعل التاريخ كما يبدو، ليس مجرد معادلة رياضية.

«اللامفكر به» هنا، إمكان ثورة شعبية سلمية تأسيساً على حراك شبابي واع ومسال - وكما حصل - فعلاً. المدهش و«المفاجئ» في الثورة اليمنية أن السلاح موجود ومتوفر، ويجهد النظام أن يستدرج المتظاهرين إليه، وبالرغم من لجوء النظام إلى القمع الدموي، يقابله إصرار رائع على سلمية التظاهر الدائم والمستمر، ورباطة جأش لا مثيل لها عند الشباب والشابات المرابطين والمرابطات في ساحات مدن اليمن العظيمة والعريقة (صنعاء، وتعز، وعدن..)، الأمر الذي يسقط لا حاجز الخوف فحسب، بل خرافة القول بالاستعصاء الديمقراطي العربي أو «الانحباس الديمقراطي» في الثقافة العربية. قد يقال إنها ثقافة ديمقراطية مدنية جديدة. ربما، ولكنها أصيلة أو أخذت بالتأصل في العقول والنفوس والسلوك، الأمر الذي يعني أن قفزة نوعية هي جارية اليوم في الوعي العربي الذي يتشكّل بعد التجارب العديدة التي مرّت بها الأجيال العربية منذ نشوء دولها الحديثة وحتى اليوم، وهي تنتظر - وكما ردد المواطن التونسي «هرمنا.. من أجل هذه اللحظة التاريخية».

هذا على أن ثورتي تونس ومصر، تظلان نموذجيتين في سلميتهما ومدنيتهما، نموذجيتين أيضاً بوعي شبابهما الذين أثبتوا للعالم وللتاريخ، كم هي مهمة وفاعلة قوة

الإرادة والعزم والثبات والمثابرة ورباطة الجأش والمتابعة والمساءلة الدائمة كي لا تجهض الثورة أو تتوقف أو تصادر من قبل قوى الثورة المضادة..

هذا، على أن التفاؤل حيال هاتين الحالتين، (تونس ومصر) وأمل امتداد ثورتها عريباً، يظل تفاؤلاً وأملاً «حذراً» وذلك من ناحيتين:

– من ناحية المخاطر التي تتهددها أو تتحداها عالمياً وإقليمياً وداخلياً، وهي مخاطر ناتجة من مدى القدرة أمام التحديات على الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة بناء الدولة المدنية – الديمقراطية.

إن أمثلة، لبنان والبحرين (والعراق أيضاً) لا تؤشر إلى انعدام أو امتناع في الاندماج الوطني في الدولة، من هذه الطائفة أو تلك، بقدر ما تؤشر إلى امتناع أهل الدولة... عن الشروع في تطبيق برامج الاندماج الوطني.

– من ناحية مآزق الثورات العربية التي قامت في بلدان أخرى، ما زالت تعاني شعوبها والثوار المنتفضون في مجتمعاتها، ضربات القمع الدموي والقصف العشوائي للمدن، وضربات القمع والحصار والتشويه لأهدافها ومطالبها. وكل هذا يجعلنا نتنبه لمزلق تعميم الحالات عربياً، وتوحيد النظر إلى مجتمعاتنا العربية بنظرة واحدة.

صحيح أن توصيف أزمة الأنظمة العربية

يحمل الكثير من النقاط المشتركة، وأهمها التسلط واحتكار السلطة وكم الأفواه، وتهافت برامج وخطط التنمية وتداعياتها الوخيمة على مستويات العيش والإفقار المتزايد، لكن تراكيب اجتماعية سكانية، وسياسات حكم وعلاقات متباينة حيال هذه التراكيب، ومستويات متفاوتة من التعليم والتحصيل العلمي والثقافي الحديث.. تجعل الأمور والمعطيات مختلفة من مجتمع عربي إلى آخر، ومن دولة عربية إلى أخرى.

٤ – يبقى إشكال التدخل الأجنبي (الغربي).. فطالما كان هذا التدخل – ولا سيما الأمريكي – عامل إجهاض للتحركات والمشاريع الديمقراطية في المنطقة، وذلك حرصاً على أنظمة الاستبداد، باعتبارها حارسة «الاستقرار» الضروري للمصالح الغربية. أما «الجديد» هذه المرة، فليس في تغيير هذه السياسات من حيث المبدأ، ولكن في تغيير موازين القوى لصالح حركة الشعوب العربية. هذه المرة، فرضت القوى الشعبية الثائرة بما فيها أحزاب المعارضة، أجندتها الخاصة، وشعاراتها وأهدافها، وأساليب عملها على الجميع، وظلت خلال حراكها المتصاعد يقظة وحذرة ومحافظاً على استقلالها وقوتها وأمان دربها. والنموذج الذي قدمه شباب مصر بالانتقال من إنجاز إلى إنجاز وصولاً إلى توقيف مبارك وإحالاته إلى المحاكمة وإلغاء وحل الحزب الحاكم، هو نموذج لثورة تغيير فعلي في النظرية والبرامج والخطط يشهدها التاريخ العربي الحديث لأول مرة في التاريخ.

أما حيث تكمن الملامسات الإقليمية والدولية في الثورات والاحتجاجات العربية، وحيث تخترق هذه «اللامسات» التركيبية السكانية المتعددة طائفيًا أو مذهبيًا (أقلويًا أو أكثرياً)، فهناك

احتمال الخطر، بإجهاض الثورة أو حرقها أو تأخيرها من خلال التدخل الإقليمي أو الاختراق الدولي. ومثال انتفاضة البحرين نموذج ذو دلالة، فأن يكون التحرك الشعبي في البحرين، تحركاً ذا أغلبية ديمغرافية شيعية، فهو أمرٌ طبيعي بسبب طبيعة الأكثرية الديمغرافية الشيعية والمنقصة حقوقها فيها، علماً أن برامج الاحتجاج ومطالبه كانت إصلاحية ومدنية وديمقراطية بحق. لكن قدر الثورة البحرينية أن تقع في مكان جيو - سياسي وجيو - اقتصادي، وجيو - مذهبي، لا يحسد عليه شعب البحرين أبداً. فهو في بؤرة النفط وداخل القواعد العسكرية الأمريكية والأوروبية التي تحرسه «جيداً»، وهو بين قوتين إقليميتين متنازعتين: إيران والعربية السعودية، وهو أيضاً متجاذب بين معسكرين أيديولوجيين سالبين ومفتعلين: سنية سياسية عربية من جهة، وشيعية سياسية إيرانية من جهة أخرى. ولذا كان ذاك المنع القسري الخليجي الذي قابله الصمت الخانق. «منع» نجد له مثيلاً في طرق الحصار الذي تضربه القوى الطائفية والمذهبية، على شباب لبنان المطالب بمدنية القوانين وإسقاط النظام الطائفي. صحيح أن الظروف بين لبنان والبحرين مختلفة، لكن تبقى الطائفيات السياسية اللبنانية من سنية سياسية وشيعية سياسية ومارونية سياسية حارسة للنظام الطائفي، وإن اختلفت في ما بينها إلى حد تجميد فعالية الدولة وإدخال مجتمعا في مشاريع حروب أهلية.

هذا، ويمكن القول إن أمثلة لبنان والبحرين (والعراق أيضاً)، لا تؤشر إلى انعدام أو امتناع في الاندماج الوطني في الدولة، من هذه الطائفة أو تلك، بقدر ما تؤشر إلى امتناع أهل الدولة المتحكمين بسلطاتها والمستفيدين من هياكلها، عن الشروع في تطبيق برامج الاندماج الوطني وفي مقدمتها الخطط الآيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة بين المواطنين، الأمر الذي يترك فراغاً بين الدولة والمواطن من شأنه أن يؤسس لتكوين الطائفيات السياسية الحزبية في الداخل، ويستدرج «الخارج» للتدخل.

وعليه، فإن الاتهام بالارتهاق للخارج كما يُروّج له، أولى به أنظمة الحكم في بعض الدول العربية أولاً، لا طوائفها ولا جماعاتها المغبونة والمغلوبة على أمرها.

أخيراً، هل نحن بصدد تجربة جديدة من التاريخ العربي يجري تدشينها بدءاً من العام ٢٠١١، بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين؟

الراجح أن مرحلة انفجار أزمات الدولة التسلطية العربية بدأت تأخذ مجراها، ولكنها أيضاً هي مرحلة اختبار للثورات العربية الجديدة، لقد ابتدأ الاختبار في كل من تونس ومصر، إنه اختبار صعب، ولكنه ضروري، لأن النجاح فيه يؤسس لمرحلة جديدة من النهضة العربية، بل لزمّن عربي جديد □